**إنــــــــــــــــــذار قانوني**

* **المنذرة** / هابيت للتجارة العامة - ش.ذ.م.م .

**HUBIT GENERAL TRADING L.L.C .**

* **العنوان المختار** :- الإمارات - إمارة دبي – الخليج التجاري – برج بلو باي – الطابق 4 – مكتب 406 - رقم مكاني **:-** 2575286855 **-** البريد الالكتروني :- info@masoudlaw.com- هاتف رقم :- 043421661 .

**ضــــــــــــــــــــــــــــــد**

* **المنذر إليها الأولى /** كيتش – ان البوابة الالكترونية المحدودة .

**KITCH-IN PORTAL LTD .**

* **المنذر إليه الثاني /** مكسيم فلاسوف – بصفته الشخصية و بصفته المخول بالتوقيع عن المنذر إليها الأولى .

**MAXIM VLASOV .**

* **المنذر إليه الثالث /** يفجيني كوزين – بصفته الشخصية و بصفته المخول بالتوقيع عن المنذر إليها الأولى .

**EVGENII KUZIN .**

* **العنوان** : - الإمارات – إمارة دبي – مركز دبي المالي العالمي – مبنى ليبرتي هاوس – الطابق الثالث – رقم الوحدة 304 – مبنى جيت أفنيو - الطابق الثاني – رقم الوحدة 208 – مكاني رقم :- 26376 89246 – ص ب : - 476427 - البريد الإلكتروني :- [sagar.b@kitch-in.com](mailto:sagar.b@kitch-in.com) – هاتف رقم 0521044552 – 0566073522 .
* **الموضوع/ إنذار قانوني لمطالبة المنذر إليهم بالتضامن و التضامم بسداد مبلغ وقدره 25,981.74 درهم ( خمسة و عشرون ألف و تسعمائة و و احد و ثمانون درهم و أربعة و سبعون فلساً ) ، مضافاً إليه الفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ الإمتناع عن السداد الحاصل في نوفمبر 2022 حتى السداد التام.**

**الوقائع**

* حيث أن المنذرة هي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة أصولاً للعمل داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب الرخصة التجارية رقم 754543 الصادرة من دائرة الإقتصاد و السياحة بدبي ، و تعمل في مجال التجارة العامة.
* المنذر إليها هي شركة تجارية بمركز دبي المالي العالمي و صادر لها الرخصة التجارية رقم CL3958 .
* و بموجب نموذج طلب من المنذر إليهم مؤرخ في 28/06/2021 لتوريد لهم بعض المواد الغذائية و الأطعمة عن طريق المنذرة بمبلغ وقدره 180,000 درهم .
* فقامت المنذرة بتوفير و توريد المواد الغذائية المطلوبة إلى المنذر إليهم بموجب شروط دفع و مواعيد استحقاق ثابتة في نموذج طلب الشراء الموقع من المنذر إليهم .
* **قام المنذر إليهم بسداد بعض المبالغ المترصدة في ذمتهم فقط و توقفوا عن الدفع حتى ترصد في ذمتهم مبلغ و قدره 25,981.74 درهم ، و فقاً للفواتير الآتي بيانها : -**

1. فاتورة رقم 009278/22 مستحقة في تاريخ 08/11/2022 بمبلغ و قدره 153.29 درهم .
2. فاتورة رقم 009335/22 مستحقة في تاريخ 10/11/2022 بمبلغ و قدره 1,357.36 درهم .
3. فاتورة رقم 009411/22 مستحقة في تاريخ 11/11/2022 بمبلغ و قدره 1,200.00 درهم .
4. فاتورة رقم 009484/22 مستحقة في تاريخ 12/11/2022 بمبلغ و قدره 1,393.81 درهم .
5. فاتورة رقم 009485/22 مستحقة في تاريخ 12/11/2022 بمبلغ و قدره 136.51 درهم .
6. فاتورة رقم 009535/22 مستحقة في تاريخ 13/11/2022 بمبلغ وقدره 604.79 درهم .
7. فاتورة رقم 009810/22 مستحقة في تاريخ 18/11/2022 بمبلغ و قدره 952.13 درهم .
8. فاتورة رقم 009811/22 مستحقة في تاريخ 18/11/2022 بمبلغ و قدره 336.00 درهم .
9. فاتورة رقم 009881/22 مستحقة في تاريخ 19/11/2022 بمبلغ و قدره 472.51 درهم .
10. فاتورة رقم 009882/22 مستحقة في تاريخ 19/11/2022 بمبلغ و قدره 554.47 درهم .
11. فاتورة رقم 009991/22 مستحقة في تاريخ 21/11/2022 بمبلغ و قدره 1,568.27 درهم .
12. فاتورة رقم 010104/22 مستحقة في تاريخ 24/11/2022 بمبلغ و قدره 153.29 درهم .
13. فاتورة رقم 010158/22 مستحقة في تاريخ 25/11/2022 بمبلغ و قدره 403.20 درهم .

* حاولت المنذرة مراراً و تكراراً للتواصل مع المنذر إليهم لسداد المبالغ المترصدة بذمتهم و لكن دون جدوى ، فقد تعنت المنذر إليهم في سداد تلك المبالغ المالية المطلوبة منهم .
* و بعد أن استنفذت المنذرة كافة الطرق الودية في محاولة منها لحث المنذر إليهم على سداد المبالغ المستحقة دون جدوى رغم تكرار مطالبتها بذلك بكافة الطرق الودية .
* **و حيث أنه** **لما كان المقرر قانوناً و عملا بأحكام المادة 318 من قانون المعاملات المدنية الإتحادي رقم (5) لسنة 1985 و تعديلاته لغاية سنة 2020 و التي نصت على أنه : -** " لا يسوغ لأحد أن يأخذ مال غيره بلا سبب شرعي فإن اخذه فعليه رده . "
* **و قد نصت المادة 319/1 من ذات القانون على أنه : -** " من كسب مالاً من غيره بدون تصرف مكسب وجب عليه رده إن كان قائما ومثله أو قيمته إن لم يكن قائما وذلك ما لم يقضي القانون بغير ذلك ".
* **لما كان ذلك** وكان إمتناع المنذر إليهم عن سداد المبالغ المترصدة في ذمتهم يمثل مخالفة صريحة لأحكام المواد سالفة الذكر .
* **و هدياً لما سبق** وبناء على ما تقدم ونظراً لإمتناع المنذر اليهم عن السداد فإن المنذرة تنذر المنذر إليهم بسداد مبلغ وقدره 25,981.74 درهم ( خمسة و عشرون ألف و تسعمائة و و احد و ثمانون درهم و أربعة و سبعون فلساً ) ، مضافاً إليه الفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ الامتناع عن السداد ، و ذلك خلال خمسة أيام من تاريخ الإنذار و إلا ستضطر المنذرة لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المنذر إليهم حفاظاً على حقوقها القانونية و لإسترداد المبالغ المستحقة في ذمة المنذر إليهم مع الإحتفاظ بحقها القانوني في مطالبة المنذر اليها بالتعويض عن الضرر بسبب التأخير في السداد.

**بنــــــــــــــــــــــــاء عليه**

* بناء على ما تقدم فإن المنذرة تنبه على المنذر إليهم و تنذرهم بسداد المبلغ المترصد في ذمتهم بالتضامن و التضامم وقدره 25,981.74 درهم ( خمسة و عشرون ألف و تسعمائة و و احد و ثمانون درهم و أربعة و سبعون فلساً ) ، بالإضافة للفوائد القانونية بواقع 5% من المبلغ المطالب به من تاريخ الامتناع عن السداد الحاصل في نوفمبر 2022 حتى السداد التام , مع الإحتفاظ أيضاً بحق المنذرة للمطالبة بتعويض عن الضرر بسبب التأخير في سداد المبلغ المترصد في ذمة المنذر إليهم ، و تنذرهم بسداد المبلغ المترصد في ذمتهم خلال خمسة أيام من تاريخ الإنذار و إلا ستضطر المنذرة لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المنذر اليهم , مع حفظ كافة الحقوق القانونية الأخرى للمنذرة.

**و تفضلوا بقبول وافر الإحترام و التقدير ,,,**

**بالوكالة**

**محمد مسعود محامون و مستشارون قانونيون**